E/CN.7/1996/14/Add.1
19 March 1996
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة المخدرات
الدورة التاسعة والثلاثون
فيينا، ١٦ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

رصد خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة
بشأن مكافحة اساءة استعمال المواد المخدرة
والمسائل التنسيقية الأخرى

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

أعد هذا التقرير عملاً بقرار لجنة المخدرات ٩ (د - ٣٨) المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ بشأن التدابير التنفيذية لضمان وتعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليونديسب) وشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، التابعة للأمانة العامة . وفي ذلك القرار ، طلبت اللجنة الى اليونديسب أن ينسق مع الشعبة تقديم تقارير سنوية الى لجنة المخدرات وأن يساعد الشعبة في تقديم تقارير الى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن التقدم المحرز في تعزيز التنسيق . وقدم الى لجنة المخدرات في دورتها الثامنة والثلاثين تقرير من المدير التنفيذي عن هذا الموضوع . أما هذا التقرير فيحتوي على استعراض وجيز للأنشطة التي تشارك اليونديسب والشعبة في الاضطلاع بها أثناء المدة التي يتناولها ، بما في ذلك المساهمة في مناسبات نظمتها الهيئتان ، والتعاون التقني ، وتقديم التقارير والتنسيق في مجالات الاهتمام المشترك . ويشير التقرير أيضا الى عدد من المبادرات والمشاريع التي يجري حاليا التخطيط لها أو وضعها في صيغتها النهائية .

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	٤ - ١ مقدمة
٣	١٤ - ٥ أولا - الأنشطة المشتركة
٥	١٦ - ١٥ ثانيا - التنسيق

مقدمة

١ - اعتمدت لجنة المخدرات في دورتها الثامنة والثلاثين القرار ٩ (د - ٣٨) المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ بشأن التدابير التنفيذية لضمان وتعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليونديسب) وشعبة (فرع سابقا) منع الجريمة والعدالة الجنائية، التابعة للأمانة العامة. وطلبت اللجنة الى اليونديسب أن ينسق مع الشعبة تقديم تقارير سنوية الى لجنة المخدرات وأن يساعد الشعبة في تقديم تقارير الى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن التقدم المحرز في تعزيز التنسيق.

٢ - وفيما يتعلق بالتعاون على الاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية المشتركة، طلبت اللجنة في نفس القرار الى اليونديسب والشعبة أن يسعيا الى الاستعانة بالخبرات الفنية المتوفرة لدى جميع المنظمات والهيئات المختصة، بغرض ضمان أقصى قدر من الفعالية في استخدام الموارد وفي صياغة الصكوك الدولية وفي مساعدة الدول على تقدير احتياجاتها. وطلبت الى اليونديسب والشعبة أيضا أن يقدموا، بالتشارك بينهما، المساعدة التقنية الى الدول التي تطلبها في مجال تدريب العاملين في جهازي القضاء والتحريرات وفي مجال صياغة التشريعات والمعاهدات بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية وبشأن تسليم المجرمين.

٣ - وفيما يتصل بالتعاون في الأنشطة الموجهة الى مكافحة الجريمة المنظمة، ولا سيما الجرائم المتصلة بالاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، طلبت اللجنة الى الدول الأعضاء أن تنفذ اعلان نابولي السياسي و خطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،^(١) اللذين اعتمدهما المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعقود في نابولي، ايطاليا، في الفترة من ٢١ الى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وأقرتهما لاحقا الجمعية العامة في قرارها ١٥٩/٤٩ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وطلبت اللجنة الى اليونديسب والشعبة أن يقدموا، بالتشارك بينهما، المساعدة الى الدول التي تطلبها في مجال منع ومكافحة غسل الأموال ونقل الأموال بصورة غير مشروعة، على أساس التوصيات الواردة في اعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية وكذلك في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخصوصا في الميدانين التاليين: (أ) تضمين التشريعات الوطنية تدابير جزائية وادارية بهدف كشف جميع العائدات المتأتية من جرائم متصلة

بالمخدرات ومكافحة غسلها مكافحة ناجعة ؛ و (ب) اعتماد تدابير تشريعية لمصادرة العائدات غير المشروعة أو حجزها ، وتدابير وقائية تهدف الى نشر المعايير الأخلاقية واتباعها في الادارة الحكومية وقطاع الأعمال التجارية والمؤسسات المالية والمهن ذات الصلة ، وكذلك تدابير لتعزيز التعاون بين السلطات المكلفة بتنظيم القطاعين المالي والاقتصادي والسلطات المكلفة بتطبيق قوانين العقوبات .

٤ - فضلا عن ذلك ، طلبت الجمعية العامة الى الأمانة العامة ، في قرار الجمعية ١٤٦/٥٠ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تعزيز برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني ، أن تواصل تعزيز التعاون بين اليونديسيب والشعبة .

أولا - الأنشطة المشتركة

٥ - استمر التعاون الوثيق بين اليونديسيب والشعبة في الفترة التي يتناولها التقرير . وتبودلت المعلومات بانتظام في مجالات الاهتمام المشترك . وخططا ، بالتشارك بينهما ، لمبادرات جديدة لتقديم المساعدة الى أنغولا وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان . ومول اليونديسيب ايفاد بعثة مشتركة الى باكستان في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٥ . وقدمت مكاتب اليونديسيب الاقليمية مساعدة عامة الى البعثات الاستشارية التي اضطلع بها المستشارون الاقليميون لمنع الجريمة والعدالة الجنائية .

٦ - ومثل اليونديسيب في مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، المعقود في القاهرة في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل الى ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ ، وقدم البرنامج في المؤتمر مساعدة في اعداد الوثائق وفي تنظيم حلقة العمل المعنية بتسليم المجرمين والتعاون الدولي : تبادل الخبرات الوطنية وتنفيذ المبادئ المتعلقة بتسليم المجرمين في التشريعات الوطنية . ومثل البرنامج أيضا في الدورة الرابعة للجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية .

٧ - وعلاوة على ذلك ، مثلت الشعبة في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة المخدرات ، المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٥ ، وكذلك في دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة ، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ .

٨ - ومثل اليونديسيب في حلقة العمل الوزارية الاقليمية المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية ، المعقودة تحت رعاية حكومة الأرجنتين والشعبة في بوينس آيرس في الفترة من ٢٧ الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ . وقد استعرضت حلقة العمل الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها لمتابعة اعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية . وساهم اليونديسيب في حلقة العمل بتقديم معلومات تستند الى خبرته في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨^(٢) في مجالات مثل غسل الأموال ، والمساعدة القانونية المتبادلة ، وتسليم المجرمين ، والمصادرة .

٩ - ويتشارك اليونديسيب والشعبة حاليا في وضع الصيغة النهائية لمقترح مشروع يتعلق بمشروع عالمي بشأن غسل الأموال ، يهدف الى وضع الاطار القانوني والمؤسسي الاساسي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والاضطلاع بتلك مكافحة بطريقة فعالة . ويراعي المقترح ويتم أنشطة فرقة العمل للاجراءات المالية التي أنشأتها البلدان الصناعية الرئيسية السبعة (مجموعة السبعة) ورئيس لجنة الاتحادات الأوروبية ، وكذلك أنشطة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمنظمة الجمركية العالمية والمنظمات الأخرى التي تسهم مساهمة نشطة في مكافحة غسل الأموال .

١٠ - وفي اطار مشروع بناء المؤسسات وتحسين تدابير المراقبة في أوكرانيا ، الذي أعده اليونديسيب ، تابعت الشعبة التزامها بأن تساعد على تنفيذ المشروع ، فقدمت خدمات خبير استشاري لمدتي أسبوعين لتقديم المشورة حول ما يضطلع به جميع هيئات نظام العدالة الجنائية من أنشطة تنسيق السياسات وحول أدوار تلك الهيئات في المجتمع الديمقراطي . وتمثل هدف آخر في مساعدة سلطات انفاذ قوانين المخدرات في جهودها الرامية الى اقامة آليات تنسيقية في نظام العدالة الجنائية ، وتقديم المشورة بشأن الحلول . كما قدمت الشعبة المساعدة على تنفيذ مشروع بناء المؤسسات وتحسين تدابير المراقبة في بيلاروس ، الذي أعده اليونديسيب ، بتنظيم دورتين تدريبيتين متتاليتين لكبار ضباط شرطة بيلاروس حول دور الشرطة في نظام العدالة الجنائية .

١١ - كذلك يتشارك اليونديسيب والشعبة ، بالتعاون مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، في التخطيط لتنظيم اجتماع وزاري بشأن الجريمة المنظمة لدول آسيا الوسطى : أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغزستان وكازاخستان ، سيعقد في عام ١٩٩٦ . وعقد الاجتماع التحضيري الأول في فيينا يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ .

١٢ - والى جانب ذلك ، شاركت الشعبة في اجتماع الخبراء المعني بصوغ السياسات والأولويات في مجال مكافحة المخدرات في سياق نظام العدالة الجنائية ، الذي نظمه اليونديسيب ومجلس أوروبا وعقد في بودابست في الفترة من ٧ الى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ . وكان الاجتماع جزءا من مشروع أكبر يضطلع به اليونديسيب ، هدفه الرئيسي ايقاف تدهور قدرة نظم العدالة الجنائية على أداء دور أساسي في مكافحة المخدرات . ويمكن تحقيق ذلك الهدف بارساء سياسة متماسكة تستند الى العلاقة المتبادلة بين أنشطة مكافحة المخدرات وأنشطة العدالة الجنائية في البلدان المشتركة في الاجتماع .

١٣ - كما قدم اليونديسيب والشعبة رسالة مشتركة الى اللجنة المختصة لانشاء محكمة جنائية دولية ، استعرضا فيها مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الوارد في تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السادسة والأربعين وعلقا على عدد من المسائل الهامة لأعمال لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، مثل منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها .

١٤ - وواصل اليونديسيب والشعبة استكشاف سبل تعزيز التعاون بينهما في مجالات الاهتمام والاختصاص المشتركة ، وذلك ، مثلا ، من خلال برنامج اليونديسيب للمساعدة القانونية ومن خلال المستشارين الاقليميين للشعبة . وتضمنت مجالات التعاون الممكن المستبانه ما يلي :

(أ) مواصلة صوغ تشريعات اليونديسيب النموذجية بشأن المخدرات ، بتضمينها الملازم من معايير الأمم المتحدة وقواعدها للعدالة الجنائية ، مثل المعايير والقواعد المتعلقة بمعاملة المجرمين وبصلاحيات الشرطة . ويمكن أيضا صوغ قوانين نموذجية أخرى ، مثل تشريعات مكافحة الفساد ومدونات قوانين الاجراءات الجنائية . ويمكن الاضطلاع بهذه الأنشطة تدريجيا على حسب توافر الموارد ؛

(ب) التشارك في اعداد أدلة تدريبية ، مع مراعاة احتياجات مختلف المناطق ومختلف التقاليد القانونية ، تتناول ، مثلا ، اجراءات العدالة الجنائية للملاحقة القانونية للجرائم ؛

(ج) تقديم مساهمة في العناصر التدريبية من المشاريع الوطنية ، كل من الهيئتين في مجاله ؛

(د) تعزيز تبادل المعلومات بشأن البعثات المقبلة .

ثانيا - التنسيق

١٥ - واصل اليونديسيب والشعبة التنسيق مع الهيئات الأخرى من خلال اللجنة الفرعية لمراقبة المخدرات ، التابعة للجنة التنسيق الادارية ، وقام معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة بتمثيل الشعبة في الاجتماع السنوي للجنة الفرعية المعقود في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ .

١٦ - وقدمت الشعبة أيضا دعما كبيرا الى مشروع اليونديسيب الخاص بتنسيق تشريعات مكافحة المخدرات في جميع دول أمريكا الوسطى بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ، ومع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين .

الحواشي

(١) انظر A/49/748 ، المرفق ، الفرع أولا - ألف .

(٢) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، فيينا ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.94.XI.5) .